مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية
اسم الكاتب: علي عبد العزيز الياسري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/149
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأبعاد السلبية لعسكرة المجتمع العراقي وسبل المعالجة الرئيسية

الباحث علي عبد العزيز الياسري(*)

المقدمة

برزت معالم وآثار ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق بشكل جلي منذ بدايات القرن الماضي، حيث تحولت المؤسسات المدنية العاملة في الميدان العراقي، وبحسب سياسة النظام السابق وترسبات الثقافات والظروف المحيطة، إلى توجهات مدروسة لبناء المجتمع الحربي أو المحارب، وبدأت ظواهر ومظاهر العسكرة كتدريب المدنيين والطلبة والاساتذة على السلاح وتعميم الثقافة والزي والمصطلحات العسكرية في كل قطاعات المجتمع ، كما سيتم التعرض له في الدراسة، فضلاً عن إيجاد مسميات عسكرية لتشكيلات غير دستورية الى جانب المؤسسة العسكرية الرسمية مثل (جيش القدس، الجيش الشعبي، فدائيو صدام...الخ)، ومن ثم انتقل العراق الى مستوى اخر من تبعات ومظاهر العسكرة إثر تغيير النظام بعد التاسع من نيسان 2003، سنتعرض لها بشيء من التفصيل لاحقا، وعموما إن عسكرة المجتمع هي سياسة تقود المجتمع وتحوله من حالة المدنية الى حالة وضع الأفراد تحت ثقافة السلاح، عبر وسائل متعددة ،تشمل القطاعات المدنية كافة بحيث يتم تجاوزالمهمة التي يفترض ان تسند إلى القوات المسلحة، ثم يتم توجيه الجزء الأعظم لموارد البلد نحو الاسناد اللوجستي والتعبوي التثقيفي لهذه السياسة التي تعتبر من اهم مظاهر الحكم الشمولي لادارة الدولة والاستحواذ المطلق على السلطة. وهي بنفس الوقت واقعة اجتماعية تحمل بين طياتها قيم ومفاهيم العنف التي يرثها المجتمع او تخلقها ظروف النشأة فيه، ونجدها من ناحية اخرى قد ارتبطت بالحروب الثورية وحروب التحرير الوطنية، لذا يجب دراستها وفهم آثارها وتبعاتها على المجتمع ووضع المعالجات لها[1]، والعسكرة (militarization) من ناحية اخرى احدى المفردات التي ساعد الوضع الدولي والموروث الثقافي والأدب السياسي على الارتقاء بها كظاهرة طبيعية في المجتمع الذي يتعرض للعدوان والتهديد، فقد أيدت القرارات والتوصيات الدولية حق الشعوب في خوض الكفاح المسلح في سبيل تحريرها من السيطرة الاستعمارية، أضف إلى ذلك دور العقائد الدينية التي تحض على الجهاد مع تباين الآراء الفقهية بشان بدايته وأسسه ومتطلباته، الأمر الذي أدى إلى ترك هذا الأمر الخطير عرضه لتفسيرات قد لاتنسجم مع المنطق والتفكير السليم ،مما ترك لبسا كبيرا في جعله يختلط كمفهوم او تطبيق مع الإرهاب اومبررا لممارساته كما في تفسير بعض التيارات السلفية وفي مقدمتها الحركة الوهابية وبعض التيارات الإسلامية المتشددة [2]. والعسكرة لغة

مصدر الشدة والجدب، (العسكر)الجمع والجيش الكثير من كل شيء، يقال عسكر في رجال وخيل وكلاب، وعسكر الليل تراكمت ظلمته، وقد وردت(خيل بين العجاج كأنها عسكر ليل داج) ومعسكر بفتح الكاف والعسكر مجتمع الجيش[3]، أما العسكرة اصطلاحاً فهي عملية إلباس المجتمع لباس العسكر وتحويل وتنميط سلوكه إلى سلوك عسكري يختلف عن الطابع المدني أو العادي في الغالب. وتكون لذلك دوافع وتبريرات تتلخص في ظاهرها بالاستعداد لمواجهة خطر عدوان خارجي يهدد البلد، وفي باطنها إحكام السيطرة على أفراد المجتمع وتنظيمهم بهذه الطريقة بغية تحقيق خضوعهم الكامل وسهولة انقيادهم للطغمة الحاكمة[4]، كمتلازمة سياسية لأنظمة الحكم الشمولي، كما وان هذا التحديد اللغوي والاصطلاحي للعسكرة يساعدنا على التمييز بين هذا المصطلح ومصطلحات أخرى مقاربة له كالعسكرتارية (militarism) وهي حكومة العسكر، أو "سلطات الجند– وهي مظهر عسكري للحكم الاستبدادي، ومن أشكاله الاجتماعية والتاريخية هيمنة الجند على السلطة المركزية دون تحمل مسؤولياتها مباشرة، كما وان من مظاهرها– سيطرة الجيش على مؤسسات الدولة الأخرى، لاسيما التشريعية والإجرائية والقضائية، بانقلاب سرعان ما يسمى ثورة أو حركة إنقاذ أو خلاص..الخ[5]، و(العقيدة العسكرية) التي يمكن تعريفها بأنها مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحدد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية، ولو تمعنا في هذا التعريف لوجدنا أنه يغطي جميع مستويات العقيدة، ويركز على المستوى الإستراتيجي ويعطيه اهتماماً خاصاً باعتباره أساساً لبقية مستويات العقيدة[6]، وهي كذلك منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولةٍ ما، والترتيبات الموجهة ضد التهديدات ولضمان الأمن، وكذلك لمنع الحروب والنزاعات المسلحة. كما أنها نظام الرؤى المتطورة حول التشييد العسكري وتحضير البلاد والقوات المسلحة والفرق الأخرى للدفاع عن الوطن[7] .

اما عسكرة المجتمع العراقي في زمن النظام السابق فقد قامت على ظروف وملابسات تلك المرحلة الداخلية والخارجية التي كان النظام يعتمد عليها أو يتأثر بها وهذا يذهب بنا الى ضرورة دراسة الجذور الحقيقة لخلق هذه الظاهرة والآليات التي تم اعتمادها لتعزيزها وتثبيتها في المجتمع العراقي كما في التجارب كالنماذج الفاشية والنازية[8]لان العسكرة تقوم على تغليب الايديولوجيه العسكرية في انساق الدولة وأنماط الحياة العادية[9]وهناك نماذج عديدة لهذا السلوك يرجع بعضها إلى ما قبل الميلاد كدولة إسبارطة العسكرية في بلاد اليونان حيث تم خلط الجانب الاجتماعي من النظام بالجوانب العسكرية للدولة إذ كان النظام يهدف إلى تنشئة الاسبارطيين تنشئة جماعية خشنة تجعل من المجتمع الاسبارطي مجتمعاً عسكرياً في المقام الأول بحيث يشكل المواطنون جيشاً قائماً

مستعداً للقتال في أية لحظة وعلى استعداد دائم لقمع أي تمرد تقوم به الطبقات الأخرى،وارتبطت مصالح الفرد بموجب هذا النظام بأدارة الدولة وخضعت مصالح الأفراد لمصلحة الدولة وأصبح ولاء الأفراد والأسرة للدولة فقط[10]، حيث تحول نظام التنشئة الاجتماعية لاعداد افراد يعيشون فترة طويلة (بين العشرين والثلاثين من العمر) في ثكنات عسكرية[11] وتم تغييب النظم والآليات الديمقراطية التي ارتبطت على الدوام بالقوى المدنية (من المدينة)، بينما ارتبطت ثقافة وتوجهات عسكرة المجتمع بالشخصية الريفية والبدوية التي تجد الانتساب إلى الجيش او الركون الى العنف ومظاهر القوة المسلحة الطريقة المثلى والأسرع للارتقاء في السلم الاجتماعي ومن ثم السياسي"، وقد عانى المجتمع العراقي من ظاهرة العسكرة هذه، منذ بدأت ارهاصاتها مع الرغبة في تحول حكم العراق الى الحكم العسكري، وذلك حين حدث اول انقلاب عسكري في تاريخ المنطقة المعاصر – في العراق طبعا – الا وهو انقلاب الجنرال (بكر صدقي) عام 1936م، بل تم تصدير هذه "البدعة" الى البلدان العربية كما فعل الضابط العراقي جمال جميل الذي أعدم في العاصمة اليمنية صنعاء عام 1948 على اثر فشل المحاولة الانقلابية التي قادها بعد اغتيال الإمام يحيي في شباط (فبراير)عام 1948[12]، وهذا يعبر عن النتائج الطبيعية لثقافة العنف والركون للسلاح أو لثقافة المجتمع الحربي، والاحتراب بكل تداعياته المختلفة التي ستضع حدا للحياة الطبيعية الاعتيادية،وستعرقل حتما مسيرة دورة البناء الاقتصادية والاجتماعية السياسية، وتعيق العمليات التنموية، وستولد ضغطا نفسيا هائلا على المواطن مما يدفعه الى اتخاذ قرارات صعبة تغير من نمط حياته وتحيده او تقضي على آماله وتطلعاته[13]. وقد اختلفت مظاهر العسكرة بعد تغيير النظام في نيسان 2003، من حيث التنظيم والتوجه والاهداف والمسميات وكذلك تبعاتها وآثارها، حيث برزت على الساحة العراقية (المليشيات، الشركات الأمنية الخاصة، حمايات المسؤولين...الخ) واصبح لها الدور الكبير في السيطرة على عمل المؤسسات المدنية الرسمية وغير الرسمية بالاضافة الى امتداد نفوذها وأثرها إلى المدن، ومن الجدير بالذكر أن معالجة هذا الواقع كنزع الاسلحة والتسريح واعادة الاندماج المتعلقة بالعسكريين القدامى عملية معقدة وتنطوي على ابعاد سياسية، وعسكرية، وامنية، وانسانية، واجتماعية، واقتصادية. غاية في التعقيد لاسيما في المجتمع العراقي الذي يعاني الآن من عسكرة مقنعة وشبه إجبارية، فأما أن يلتحق الشاب بالجيش او الشرطة اوستتلقفه الاجنحة المسلحة للكيانات السياسية اوالمليشيات الطائفية او حتى الفاقدة للهوية العقائدية او السياسية كتنظيمات الجريمة المنظمة[14].

الدوافع والمبررات التي خلقت وعززت ظاهرة عسكرة المجتمع في العراق:

ان الموجه العام لخلق هذا الواقع في العراق يبدا من عدة دوافع كان اكثرها شيوعا هو اعلان حالة الخطرالمستمر والتحديات التي تواجه سياسة السلطة الحاكمة والتي ستؤثرعلى مصالح وأهداف الدولة والشعب، واخذ كل صانع قرار يجسد هذا المفهوم ويسعى لتطبيق مضامينه ووسائله كيفما أمكن وعلى أمل الحصول على فرصة البقاء والولاء الاضمن في إدارة الدولة ومرافقها، فضلا عن أن الجماعات التي توالت لحكم العراق كانت في الغالب غير مستندة الى واقع جماهيري حقيقي يضمن شرعية السلطة القانونية والواقعية، أضف إلى ذلك الموروث من الحروب ونتائجها الذي أدى إلى تأقلم المواطن مع هذه المظاهر واعتبارها جزءاً من ثقافته مع وجود عدد كبير من العاطلين عن العمل لا سيما فئة الشباب حيث يقدر عدد العاطلين بأكثر من أربعة مليون عراقي لغاية عام 2003، ثم تلاقفتهم أحوال وسياسات ما بعد التغيير وحالة عدم الاستقرار الأمني الذي أدى إلى ظهور ضرورة الحصول على السلاح للدفاع عن النفس أو لتنفيذ خطط الجماعات المسلحة والأجنحة الأمنية للكيانات السياسية وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها، مع قيام الأحزاب السياسية بتشكيل المليشيات كمصدر قوة للحصول على مكتسبات اضافية او للحفاظ على ما تم الحصول عليه، مع وجود فارق كبير في اجور الوظيفة العسكرية والذي ترتب عليه عزوف الشباب عن الوظيفة المدنية او الإعمال الحرة ولجوؤهم إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية، أضف إلى ذلك سياسة الحكومات المتعاقبة على دعم العشائر وخلق التشكيلات المسلحة وبمسميات متعددة، ليس في الأرياف فحسب بل في المدن أيضا، وقد يعد من اخطرما تم ذكره مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية في العراق في تعزيز العسكرة كما كان في مبررات المؤسسة الدينية في تعزيزالعسكرة التي كانت ولا تزال من اهم وكثر الدوافع اثرا في تفعيل هذا الواقع، انطلاقا من استخدام النص القرآني في قوله تعالى ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾، وهذه دعوة وحث على خلق كل الاستحضارات المادية والمعنوية لتخويف العدو لغرض ردع المعتدين والدفاع عن حقوق الشعب ومصالحه الحيوية وليس للاعتداء على الآخرين، وبطبيعة الحال كانت قوانين السماء تخرق مئات المرات يوميا من قبل راس ورموز السلطة في كل الحقب التي مرت على العراق المعاصر، ثم ان مفهوم وثقافة الجهاد اصبحت Religion Holy War وتعني الحرب الدينية المقدسة واكتسب ذلك معنًى سياسياً عندما أصبحت الدعوة للجهاد أمراً مركزياً للدفاع عن امن الدولة أو ارض الوطن وسيادته، وبذلك أصبح يختلف عن النضال[15] ليتحول الى تحشيد باتجاه خلق القاعدة الضاربة لحفظ النظام المتمثل بالقائد وحكمه الشمولي. ثم اثر البيئة الثقافية والحضارية للعراق في مجتمعه الداخلي ومحيطه الإقليمي والدولي، فلا تزال ثقافة الفارس والسلاح والنصر والغزوات من المع ملامح الحضارة العراقية والمنطقة العربية والإسلامية، أضيفت

إليه مشاهد الاحتلال والتحرير، والانقسام المبرمج من المستعمر والثورات الوطنية التي عززتها المنظمات الدولية كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لمبدأ الكفاح المسلح في النص المقدم من الأمانة العامة (كل فرد له الحق بمقاومة الاستبداد بنفسه أو بالاشتراك مع الآخرين[16]) إذ أن الجمعية العامة تؤكد شرعية كفاح الشعوب في التحرر من السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاستعباد الأجنبي بكل ما في تناول يدها من وسائل بما في ذلك الكفاح المسلح،هذا مع العرض ان لكل دولة عقيدتها العسكرية الخاصة بها وذلك بالنظر لظروفها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية والجغرافية وأهدافها السياسية إلى غير ذلك من العوامل الإستراتيجية[17]. والعقيدة العسكرية العراقية تتحدد بضوء ذلك فضلا عن تقويمها وتقديرها لقدرات وإمكانات جيوش الدول المجاورة للعراق والمتصارعة معه لكون العقيدة العسكرية جزء من العقيدة السياسية، بل نابعة منها[18]، لذا نرى أن الطابع العسكري هو السائد في هذه البيئة.أما المؤسسة الاجتماعية– والعشائرية منها تحديدا– فان العراق يعيش في معظم مناطقه حالة مركزة من ثقافة العشيرة المسلحة ورمزية السلاح كونه شعار وفخر وشرف الإنسان، والرجل لا يكون رجلا إن لم يحافظ على سلاحه، حتى وصل الأمر إلى أن التغني بالأسلحة والغزوات– حتى غير الأخلاقية كالسرقات– باتت محل للتفاخر تضاف لأمجاد القبيلة أو لأبن(الفخذ)أو(الشيخ)الفلاني، حتى جاءت المؤسسات السياسية الحكومية والحزبية لتعلن مبادئ النضال(Contention)الذي يلزم أفراد المجتمع بالمشاركة الجماعية لحماية النظام باسم الأرض والسيادة كمعيار للوطنية، وكما أكد ذلك (الشريف حسين) قائد ثورة العرب على العثمانيين عندما قال (إنها واجب ديني وقومي[19])، وكذا الكفاح كفكرة للتوحيد في مواجهة التحديات، ومن وسائله الأساسية الثورة والتمرد لنيل الحرية، لتجسيد نظرية الشعب المقاتل والمحارب(المليشيات الشعبية المسلحة)، لذا عمدت الأنظمة المتعاقبة إلى تشكيل مليشيات عسكرية أو شبه عسكرية لتكون سنداً للجيش النظامي أو لمواجهته إن تطلب الأمر.

مظاهر عسكرة المجتمع العراقي:

يمكن تحديد اهم مظاهر العسكرة في العراق بالاعتماد على المعايير المحلية والتي تتطابق في الكثير منها مع مضامين المعايير الدولية المعتمدة، كبناء القوات العسكرية والامنية بهيكل وتنظيم وأفراد وقدرات اكبر من مستوى المهمة والتهديد، والمبالغة باستخدام وسائل الحماية للدوائر الحكومية والمسؤولين ووجود المليشيات التابعة للاحزاب والكيانات السياسية وهيمنتها على مفاصل المؤسسات الرسمية المدنية، فضلا عن دخول الشركات الأمنية الاجنبية الخاصة الى العراق وظاهرة حمايات رجال الدين ودور العبادة والمراقد والمزارات الدينية، وتخصيص ميزانية عالية للقوات الامنية بالمقارنة مع الوزارات المدنية الخدمية الأخرى، مع عدم مراعاة المعايير الدولية في ذلك، أضف إلى ذلك

الاستخدام الخاطئ للعلام الذي ساهم في زيادة المظاهر العسكرية في المجتمع، وإنشاء مجالس الصحوة والإسناد والانقاذ واللجان الشعبية والتي يقدر عدد عناصرها بـ(150000)عنصر، واستيراد وبيع الملابس ولعب الاطفال ذات الطابع العسكري مما يرسخ ثقافة العسكرة لدى النشئ والمجتمع بصورة عامة. فضلا عن لغة الحماسة والتجييش والتجحفل التي يتحدث بها النظام لغرض التأثير في القيم الفردية والجماعية التي عمل على استعمالها مستفيداً من القيم الجهادية في الإسلام [20]،حتى وصل الحال بالمجتمع الى ان يكون اللباس المدني لكثير من العاملين في القطاعات الخدمية الخاصة والعامة لباس العسكري، فقد منح الكثير من الاشخاص المدنيين الذين يتمتعون بمؤهلات علمية رتبا عسكرية مثل الأطباء والمهندسين والإعلاميين وغير ذلك، مما يعني عسكرة سلوكهم المهني والحياتي من جانب واخضاعهم لسلم (الطاعة) التسلطي الذي يريده رأس النظام لترويضهم وتطويعهم نتيجة لهوسه بالهاجس الامني وريبته المستمرة حتى بأقرب المقربين منه، لذا اخذ النسق ألقيمي يتوارى ويحل محله نسق آخريمكن تحديد ملامحه وتبعاته بما يلي:

1. إحداث فجوة بين السلوك العلني في الحياة العامة والسلوك السري في الحياة الخاصة.
2. النكوص الى الماضي والتغني بأمجاده وأيامه بعد السأم من الحاضر الذي لم يحمل بشائر الخلاص المتمثلة بانتهاء الأزمات الحياتية المؤلمة, الأمر الذي أدى إلى غياب التطلع إلى المستقبل.
3. ترسيخ قيم القدرية والقبول بالواقع والشعور بان مايمر به المجتمع قدر مكتوب وشيوع السلوك المنحرف في المؤسسات التعليمية والقضائية وهما المؤسستان اللتان يعتمد عليهما المجتمع في التنشئة الاجتماعية.
4. قيام الأسرة بتهيئة إفرادها لمخالفة المعايير الاجتماعية وانتهاج مبدأ الغلبة البدوي, ولذلك بدأنا نشهد جرائم السرقة والتزوير والرشوة في المؤسسات العامة والخاصة.

وجدير بالذكر إن عسكرة المجتمع العراقي قد مرت بالمحطات الرئيسية التالية[21](المقاومة الشعبية 1959، الحرس القومي 1963، جهاز لجنة الطوارئ 1966، الجيش الشعبي1970، تشكيلات النخوة 1998، جيش القدس2000، فدائيو صدام 2000 ومن ضمنها أفواج الماجدة وأفواج الاستشهاديين والاستشهاديات، ثم جاءت مليشيات الأحزاب المعارضة للنظام السابق 2003، مجاميع المليشيات الطائفية نهاية 2003،عصابات الجريمة المنظمة والتشكيلات الإرهابية بداية 2004، فصائل المقاومة الوطنية 2004, وقد كان من أهم مفردات التدريب لكل هذه الأصناف هي الاغتيالات, التفجيرات, تخريب البنى التحتية, ويعد هذا التنظيم الاجتماعي من اخطر التنظيمات إذ انه أدى إلى نمو قيم العنف واستخدام القوة ضد النفس والأخر, وتبريرها على أنها

جهاد, وهو تغييب للقيم الإنسانية والدينية أو تسخيرها للأهداف السياسية والفئوية والابتعاد عن مفهوم القيم الحضارية نحو قيم وعقيدة الشهادة والخلود الغيبية، ومن الطريف أن تكون جذور التجنيد الإجباري في المنطقة قد بدأت في العراق منذ عهد حمورابي "سادس ملوك بابل الأولين، فقد أولي الجيش عناية خاصة فجعل الخدمة العسكرية إجبارية علي المواطنين وعبر عن الخدمة في الجيش بمصطلح (الذهاب في حملة الملك) أي المشاركة في الحملة العسكرية التي يأمر بها الملك [22] وهي إشارة إلى قيم الحكم الشمولي، حيث أن عسكرة المجتمع مرتبطة إلى حد كبير بعسكرة السلطة لذا نلاحظ في مرحلة ما قبل إنقلاب14 تموز(يوليو) 1958 كان الجيش العراقي يتكون من أربع فرق عسكرية قوامها (60) ألف جندي وكان حينذاك عدد سكان العراق في عام 1957 نحو خمسة ملايين نسمة أي انه كان من بين كل ألف نسمة من الجنسين ومن كل الأعمار نحو سبعة عشر عسكريا عراقيا، ولكن بعد الانقلاب أخذت الحكومات المتعاقبة تبدي اهتماما متزايدا بالجيش من حيث الأعداد والتسليح انطلاقا من أن رؤساء تلك الحكومات كانوا في غالبيتهم من العسكريين، وبعد عام 1968 بدأت عمليات مبرمجة لتسييس الجيش العراقي، وفيما ارتفع عدد سكان العراق إلي ثمانية ملايين كان عدد الجيش يزداد باضطراد فوصل إلي خمسة وسبعين ألف جندي فتجاوز أفراد الجيش نسبة السكان وهي جندي لكل(5) آلاف نسمة. ثم بدأ فصل جديد حينما اقفل البعثيون بداية استلامهم للسلطة المواقع الحساسة والوزارات امام عموم الشعب فاصبحت بالتدريج لا يدخلها الا البعثيون اومن يرضون عنه وتحول الجيش بعدها الي أداة بيد القيادة الحزبية، وأصبح تسييس الجيش مهمة اساسية فازيح وأبعد وسجن واعدم الكثيرون من ضباطه الأكفاء من أصحاب الخبرات[23].

مظاهر وتبعات عسكرة القطاعات المدنية:

بدأت هذه السياسة بالأسرة التي تعد نواة المجتمع، حيث صممت نظام للتنشئة الاجتماعية مبني على فرضية (عسكرة الاسرة) حيث تتجه التنشئة الاجتماعية السياسية للدولة في زمن حكم البعث إلى الافتراض بأن العائلة قاصرة على تربية نفسها وأبنائها. فتقدم البعث إلى العائلة في وقت تجنبت فيه الأحزاب السياسية على مر تأريخ العراق الاصطدام بالعائلة وتقاليدها وفضلت الاتصال بالأبناء في المعمل أو المدرسة أو الجامعة وتحولت هذه الأماكن إلى ميادين تقليدية للعمل السياسي، ولوحده البعث وبتجربة حزبية متميزة وجريئة تقدم إلى العائلة بعد السيطرة على أماكن التجمع التقليدية، وركز هجومه عليها بعدّها الخلية الأصغر والحصن الأصعب في المجتمع، لأنها تتمتع بتقاليد خلقية متينة تحت سطوة الأب. وقد أدرك البعث صعوبة اختراق العائلة من فوق، أي من الأب والأخوة الكبار الذين تكونت مفاهيمهم في مراحل سبقت استلام البعث للسلطة، وخضعوا

لتأثيرات أخرى مثل القبيلة والدين والأحزاب الأخرى. وبدأ له أن الثغرة الأسهل لأختراق العائلة تتمثل في الأبناء الصغار الذين تفتحت معارفهم على وجود البعث الشمولي في المدرسة والشارع والتلفزيون، وفي واحد من خطاباته الموجهة إلى الشباب قال الرئيس الأسبق صدام حسين: (يجب أن لا نترك الأب والأم يسيطران على البيت، إنما نجعل الصغير مركز إشعاع فاعل داخل العائلة لخلق نمط جديد من العلاقات،له علاقة بمبادئ حزب البعث، وان تضعوا في كل زاوية ابناً للثورة يأخذ تعليماته من مركز الثورة المسؤولة وعيناً أمينة لها،عليكم بتطويق الكبار عن طريق أبنائهم[24])، ولهذا عوملت العائلة كحصن عسكري معاد وطبقت عليها مبادئ الحرب التقليدية(التجسس ثم التطويق ثم الاختراق)، وتتم العملية التمهيدية عبر الابن الذي أصبح عين الثورة وأداة الاختراق، وبالمعنى التراتبي للجهات الأمنية عبر مسؤوله الحزبي، والشارع مليء بقصص أبناء وأخوة أوصلوا آبائهم وإخوتهم الكبار إلى الموت أو السجن بوشايات إلى منظماتهم الحزبية، وقد فاخر صدام في إحدى لقاءاته مع الشباب بالحديث عن طفل وشى بأبيه إلى الجهات الأمنية لأنه تلفظ بكلمات نابية عند ظهور صدام في التلفزيون، صدام قال: (لا خوف على ثورة لديها أبناء كهؤلاء[25])، يضاف إلى ذلك طول مدة الخدمة العسكرية سواء الالزامية او التطوعية حيث وصلت الخدمة الإلزامية لبعض المواليد لاسيما 1957- 1960 إلى حوالي(13) سنة تقريبا مما له الاثر الكبير في تطبع الفرد والعائلة على هذا النظام وهذا النسق الاجتماعي .

اما الحديث عن عسكرة قطاع (التربية والتعليم) وجعلها من روافد التنشئة الاجتماعية الرئيسية، فان العراق شهد ممارسات العسكرة ابتداء من رياض الأطفال إلى الجامعات، فبعد أن كانت جدران الصف الدراسي تتزين بملصقات علمية أو وسائل إيضاح تعليمية، وكان جُل اهتمام المعلم أن يزرع العلم والمعرفة وخلق المبادرة، وكان التلاميذ يحبون المعلم ويهابونه لأنه الأنموذج القدوة ولأنهم يمتلكون الرغبة في العلم، أما بعد عام 1968، تحولت رياض الأطفال والمدارس والمعاهد إلى مؤسسات شوهت معالم التربية الحديثة، فبدلاً من الملصقات العلمية،علقت(صور القائد الرمز) وشعارات (للقلم والبندقية فوهة واحدة) و (بعث تشيده الجماجم والدم تتهدم الدنيا ولا يتهدم) فقد اخذ بعض المعلمين أو المدرسين يرتدون بدلات زيتونية ويتحدثون بالاسلوب الأمني عن منجزات لم تتحقق بما يخدم المجتمع كثقافة تربوية بديلة عن ثقافة الإصلاح، وذلك من اجل تحقيق نظرة النظام القومية والاشتراكية والديمقراطية، وتضمينها في المناهج الدراسية ليتسنى له إحداث تغيير في اتجاهات المتعلمين، وذلك لزيادة المؤيدين له في مسعاه[26]، ومن ثم جاءت صفحة الرموز الدينية والشعارات الحزبية لتملئ المدارس والصفوف الدراسية ويتم استنهاض كل الاحاديث والخطب الطائفية لرص الصفوف السياسية وليس لخدمة الصفوف الدراسية، بعد أن كانت التنشئة الاجتماعية

في الحضانات ورياض الأطفال والمدارس الابتدائية تمجد شخص الرئيس وتعلمهم أن يمسكوا بالسلاح وتضع صور هذا الشخص في كتبهم، أو تعلق على صدورهم في فانيلات خاصة، وتوفر لهم لعب الأطفال العسكرية،التي تولد بالضرورةروحاً ونزعة عدوانية لدى الأطفال، وينمي فيهم روح الانتقام، كذلك كان الاهتمام بالجانب التربوي في إعداد الطفل يعتمد على مبدأ الدفاع عن النظام، واستعدادهم لذلك وجدانياً ونفسياً [27] وكأن الحفاظ على السيادة يأتي عن طريق السلاح وليس الحوار السلمي والتفوق العلمي.[28]، كل ذلك كان عبارة عن تلقين المفاهيم العسكرية للتلاميذ،حيث شاعت الشعارات والاناشيد التي تمجد الحياة العسكرية ومظاهرها، كما ان هناك تقليد اسبوعي يتم تطبيقه في المدارس الابتدائية والثانوية والمهنية يتمثل بإطلاق الرصاص في الاصطفاف الاسبوعي للتلاميذ ويدرب الطلبة (بنين وبنات)على تنفيذ هذه الممارسات، فضلا عن تلقينهم مقولات رأس النظام، حيث يلزم التلاميذ بحفظ مقولات نابعة من قيم بدوية ومفاهيم قبلية تنشئ الجيل الجديد على سلوك التنمر العدواني البعيد عن المفاهيم الحضارية والإنسانية عادة إذ أن أكثر من(90%) من التلاميذ يميلون إلى القصص والاحداث العنيفة والعدائية متأثرين بما كان يعرض على شاشات التلفزيون وأحداث الحرب[29].

أما مظاهر ووسائل عسكرة (القطاعات الاقتصادية) فقد جرى من خلال خلق هيئات بل وزارة للتصنيع العسكري وتم تحويل الكثير من العلماء والملاكات الصناعية المدنية إلى هذه الوزارة والمؤسسات العسكرية الأخرى، الأمر الذي اضر بالصناعات المدنية الأخرى التي أظهرت عجزها في الكثير من المتطلبات البسيطة التي يفترض أن تؤديها في بلد بلغ مرحلة معقولة من التطور في الصناعة الحربية، مما أدى إلى تبديد الثروات المادية والبشرية وعدم تحقيق تنمية مستدامة بل على العكس من ذلك راحت ظاهرة الفقر بكل تاثيراتها تحل في المجتمع وتغير أنساقه القيمية سلبيا، أضف إلى ذلك السياسة العسكرتارية التي تم اعتمادها في عراق ما بعد التغيير حيث تركت اغلب الايدي العاملة في القطاع الزراعي عملها وتوجهت للانخراط في صفوف الاجهزة الامنية او التشكيلات المضادة لها لتترك آلاف الكيلومترات من الاراضي الزراعية عرضة للتصحر والجفاف ،ليتعاضم اثر الايدي العاملة التي كانت تعمل في مؤسسات التصنيع العسكري وتم حلها وتسريح أكثر من (90) ألف خبير فني في صناعات متنوعة بدون عمل أو خطة سريعة لاستيعابهم، وأصبح عدد محلات بيع التجهيزات العسكرية في الاسواق العامة يفوق عدد المخابز في العراق وكميات لعب الاطفال العسكرية بنسبة لا تقاس بها نسبة العاب تطوير المهارات الذهنية. ولم يعد الإعلام في زمن حكم حزب البعث إعلاما جدياً وإنما إعلاما عسكرياً تتم إدارته وتوجيهه من خلال أجهزة الإعلام والدعاية التابعة للمؤسسات الامنية او الخاضعة لسياستها ورقابتها لخلق برامج

(عسكرة الإعلام)لان الاعلام يُعد من أهم الوسائل التي يمكن استغلالها في التأثير على الوعي السياسي للجماهير ،وتسخيره للسيطرة على عقول المواطنين وتوجيههم إلى حيث يريده النظام، فقد مارس نظام البعث هذا الدور بأوسع صوره عبر وسائل إعلامه المختلفة، كما يؤكد التقرير المركزي للمؤتمر القطري الثامن عام 1974 على ذلك من خلال القول: (كان ميدان الإعلام بالدرجة الأولى من أول الميادين التي حرص حزب البعث العربي الاشتراكي،ومنذ اليوم الاول للثورة على توجيهه توجيها دقيقاً وفق اتجاهات الثورة وأهدافها[30])، فإن جميع وسائل الإعلام في ظل البعث موجهة من النظام وبما ينسجم مع رؤيته وتصوراته. ولعل أول ما استهله النظام في هذا الجانب، هو توظيف الإعلام من اجل خلق حالة من الذعر والرعب بين صفوف المواطنين بعد أن قام بنقل حملات الإعدام الجماعية في شوارع المدن العراقية وساحاتها، وإظهار اعترافات "الجواسيس"على شاشات التلفزيون، أما بالنسبة للصحف والمجلات، فلا يسمح لأي مطبوع بالنشر ما لم يكن صادراً من النظام أو خاضعاً لرقابته،وتُطبع هذه الصحف بأعداد هائلة تُذكر فيها "الانجازات" التي قدمها البعث للشعب العراقي. وعند استلام صدام حسين مقاليد الحكم عام 1979، قام بتوظيف الإعلام لمصلحته بشكل واسع، انطلاقاً من اعتقاده (إن الدولة لا تقوم على السياسة فقط، وإنما على الإعلام أيضا[31])،واشتدت حركة عسكرة الإعلام في أثناء الحرب العراقية – الإيرانية، إذ كان هناك عمل مستمر بتعبئة الجماهير نحو المعركة سواء في الشعر أم الأغنية السياسية والأفلام الحربية والتركيز على القضايا التاريخية في جميع وسائل الاعلام المقروئة والمسموعة والمرئية لترسيخ مبدا المجتمع المحارب وقوة النظام وقسوة العقوبة التي مسخت مدنية المجتمع أن ذاك كصور من المعركة وبرنامج (لكي لا ننسى) والزيتوني وصور السلاح التاريخية والدينية والافلام الحربية وانتصار البندقية على العلم واطلاق اسم (فيلق الاعلام)على الكادر الإعلامي في الدولة، ما كان منه إلا ان خلق حالة من العسكرة المنظمة وبالتدريج لتربية الشعب على سلوكيات العنف والعدائية خلافا لطبيعة الشعب العراقي الموسومة والمتاصلة بالطيب والكرم والتسامح[32]،التي امعنت في مسخها سياسات الانفلات الأعلامي في عراق ما بعد التغيير حيث تم استبدال خطاب الحزب الواحد الى خطاب احتراب الاحزاب والكتل المتعددة وكل وسائل التحشيد والتحريض السلبية، ولم يزدد الشعب العراقي من الانفتاح على الاعلام الخارجي بعد ان دخل الستلايت الى بيوت العراقيين إلا إيغالا بطمس الآمال العراقية في بناء المجتمع المدني وبإعلام خارجي منظم. ولضرورة التعرض لمشاهد العسكرة الكبرى في المجتمع العراقي خلال العقود الثلاثة الأخيرة، سنلاحظ إن أوسع المسميات والمصاديق لسياسة العسكرة تمثلت بالتشكيلات التالية:

1 . الجيش الشعبي: وهو تشكيل عسكري جماهيري يعمل إلى جانب الجيش النظامي بلغ مجموع أفراده مليونان وثلاثمائة وستين ألفاً وأكثريتهم ادخلوا قسرا في معسكرات تدريب فيما كان عدد نفوس العراق ثلاثة عشر مليونا ونصف المليون نسمة. أي انه كان هناك (100) من الأفراد يعملون في الجيش من بين كل ألف نسمة، وعند وقف إطلاق النار مع إيران عام 1988 بلغ عدد أفراد الجيش والمليشيات والأجهزة الأمنية نحو مليونين ونصف المليون في بلد تعداد نفوسه 18 مليونا فإذا استثنينا الإناث فأن هناك ما مجموعه (278) شخصا يعملون في المجهود الحربي والأمني مقابل كل ألف وهذه أرقام غير طبيعية أثرت بشكل مدمر على قوة العمل مما أدى إلى الاستعانة بأيدي عاملة أجنبية استنزفت العملة الأجنبية[33]، وقد كان الجيش الشعبي؛ ميليشيات شبه عسكرية تتلقى التدريب من العسكريين ويتولى إدارتها البعثيون الكبار، وكان مقتصرا على البعثيين أولاً، ثم توسع ليشمل كل مواطن يقع تحت طائلة تحشيد الفرق الحزبية، أو حتى من يراد إبعاده عن عائلته أو التخلص منه في جبهة القتال (إبان مدة الحرب ضد إيران خاصة [33]).

2 . النخوة: بعد نهاية الحرب العراقية–الإيرانية في 8/آب/1988، صدر قرار من القيادة العراقية آنذاك بحل الجيش الشعبي بعد دخول العراق الكويت، حاولت القيادة حينها الالتفاف على قرارات الأمم المتحدة، بتحجيم آلته العسكرية، وبإطار اجتماعي وتحت اسم النخوة– وهي قيمة من قيم العرب الاصيلة– بإنشاء مليشيات بالمضمون نفسه ولكن بمسميات جديدة للحفاظ على النظام وأمنه، ومن هنا جاءت تسميات كثيرة منها يوم النخوة، وقوات النخوة، والعبور، وغيرها من المسميات المبرقعة بالوطنية التي تثير حماسة المواطن، وتعزف على أوتار مفاهيمه البسيطة، فضلاً عن إحالة أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف، على التقاعد في عام 1991، والذين أصبحوا يشكلون خطورة في المجتمع، لإعدادهم الكبيرة، ولكونهم عاطلين عن العمل، لذا تم تنظيمهم بشكل جديد في صفوف النخوة لاحتوائهم وتنظيمهم وفق سياسة النظام من جديد.

3 . **جيش القدس:** وهو تشكيل تم خلقه من خلال لقاء بين الرئيس الأسبق صدام حسين مع عدد من ممثلي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في جامعات العراق في 3 تشرين الأول عام 2000، إذ دعا شعب العراق للتطوع كمجاهدين لتحرير القدس حسب زعمه[34] بادئاً لقاءه بحديثه:(اتكالاً على الله الواحد الأحد القهار الصمد وتجسيداً عملياً لقوله عز وجل ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللهِ وَعَدُوَّكمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِم لا تَعْلَمُونَهُم اللهُ يَعْلَمُهُم﴾ وفي اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة وقيادة قطر العراق لحزب البعث لدراسة الوضع في فلسطين ودعماً لانتفاضة فلسطين وتحريرها، تقرر فتح معسكرات للمتطوعين لتحرير فلسطين لاستكمال تدريبهم العسكري، وتقرر الإيعاز إلى وزارة الدفاع بذلك وتكون الأسبقية لمن دخلوا دورات تدريبية

على السلاح[35])، حيث إنشاء مليشيات جديدة بجانب المليشيات الحزبية، إذ ألزم المواطنين ولاسيما (موظفو الدولة ومنتسبوها) بالمشاركة في معسكرات جيش القدس التي طالت أعمار متعددة من المواطنين، ومن لم يشارك ويتخلف عن الالتحاق بها يتعرض إلى عقوبات ومساءلات، ينسحب تأثيرها السلبي إلى وظيفته وعائلته.

4 . فدائيو صدام: (مؤسسة خاصة) كان(عدي)ابن الرئيس الاسبق صدام ومستشاروه هم مرجعيتها وتأتمر بأوامرهم كهيئة عسكرية شعبية جديدة ومهمتها الدفاع عن الرئيس العراقي ونظامه أكثر من ذهابهم للدفاع عن العراق وحمايته، لذلك كان لابد من اختيارات دقيقة لأعضاء هذه (المنظمة) التي يجب أن تُدين بالولاء الكامل لابن الرئيس ومؤسساته وطموحاته قبل أي شي آخر[36]، لذلك كان يتم التعميم من اللجنة الاولمبية إلى الفروع والشعب الحزبية وتعمم هي بدورها إلى جميع المدارس والجامعات في الوطن للاستعداد والتطوع للعمل على وفق هذا المبدأ، ومن ثم تجري مقابلة لهم، وكان الاختيار دقيق لأعضاء هذه المنظمة، وبمواصفات معينة، من بينها أن يكون عمر المتقدم من16-30 سنة، هذا بالنسبة للفدائيين، بينما المراحل العمرية الأصغر عمراً من12-16 سنة، فقد أطلق عليها اسم (أشبال صدام)، إذ تبدأ في نهاية المرحلة الابتدائية، ولا يقبل الفتى منهم في المتوسطة إلا بعد التحاقه بأحد المعسكرات في العطل الصيفية، وتتحدد مهمتها في تدريب الأطفال تدريباً عسكرياً، وتعبئتهم فكرياً قبل انتقالهم إلى مرحلة فدائيي صدام .

5 . اعطاء صلاحية اكبر للقادة العسكريين، كتعيينهم محافظين كحكام عسكريين للمحافظات والاقاليم العراقية عقب فشل انتفاضة عام 1991 ضد النظام، وقد توسعت هذه الأطر بتعيين القادة العسكريين المسرحين من الجيش في مناصب في اللجنة الاولمبية والتصنيع العسكري والشرطة وغيرها. كما تطور الامر بتعيين البعثيين المسرحين من الخدمة العسكرية (أغلبهم نواب ضباط) بمهمة (مختار محلة).

6. **المليشيات** : أما المليشيات (Militia) فهم مجموعة مقاتلين لا يجمعهم غير هدف القتال وهي فئات عسكرية خارجة عن القانون [37]، وقد تم تعريفهم في العراق بانهم التنظيمات المسلحة التي لا تخضع لسلطة ونظام الأجهزة الأمنية الرسمية، وقد تم التعامل مع هذه الحالة وبالاسم الصريح ابان تغيير النظام في العراق مباشرة حيث اصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة (بول بريمر) الأمر (91) سيء الصيت لتسمية تسعة مليشيات تابعة لاحزاب محددة تم ادخالهم الى الاجهزة الأمنية وفق هذا الأمر، وكانت هذه المليشيات تابعة للجهات(حزب الدعوة الإسلامي، الحزب الشيوعي، المؤتمر الوطني، حركة الوفاق، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الحزب الإسلامي العراقي، منظمة

بدر، الحزبين الكورديين)، ويمكن ملاحظة نسبة التسليح والتعسكر في المجتمع العراقي من خلال الجدول التالي لتصور مدى اغراق المجتمع بهذه الثقافة والبيئة الحربية.

النسب التقريبية لانتشار الاسلحة في العراق

ت	الاعوام	نسبة التسليح	التشكيلات المسلحة								
			الجيش	الشرطة	المدنيين	كوادر حزب البعث	الجيش الشعبي	فدائيو صدام	جيش القدس	المليشيات والاحزاب	الحرس القومي
1	1950 -1963	%7									
2	1963 -1968	%11									
3	1968 -1979	%48									
4	1979-1991	%55									
5	1991 -1998	%55									
6	1998 -2003	%60									
7	2003 -2006	%63									
8	2006 -2008	%32									

المخاطر والتهديدات التي تمثلها ظاهرة عسكرة المجتمع:

1 .نشر ثقافة العنف واستخدام السلاح لدى المجتمع كوسيلة أساسية لحل المشاكل بكل إشكالها (الاجتماعية، السياسية ... الخ) وانحسار ثقافة التسامح والسلام، التي تتبناها وترعاها كل الشرائع السماوية والقوانين الدولية،واستقطاب المؤسسة العسكرية للكفاءات وذوي الشهادات وانخراطهم في السلك العسكري بسبب التفاوت في الدخل المادي مما يعني هدر كبير للإمكانيات في المسار التنموي، فضلا عن لكونها تهديد كبير لمبدأ التداول السلمي للسلطة وثقافة الديمقراطية والتسامح وقبول الرأي الأخر.

2 . سيادة قوة السلاح والمظاهر العسكرية وعرقلة بناء سيادة القانون المدني، وعرقلة مهمة القيام ببناء الدولة الحقيقية لأن الأولوية اصبحت للمؤسسة العسكرية وليس المؤسسات المدنية والخدمية الأخرى، والإحصائية التالية تعكس ذلك: ثمن دبابة واحدة يعادل بناء مدارس لـ(30.000)ألف طفل. ومليار دولار ثمن تقليص الأمية لـ(25.000.000)مليون إنسان. وسعر غواصة نووية واحدة يعني تعليم (16.000.000) مليون طفل بالمدارس، أو قيمة بناء (400.000) ألف وحدة سكنية. وثمن طائرة حديثة يساوي رواتب(250.000) ألف مدرس سنة كاملة. ونتيجة للحالات السابقة بدت مظاهر مختلفة من العلاقات بين القوي والضعيف أي بين النظام وأدواته من جهة وافراد المجتمع من جهة أخرى, وفيما بين أفراد المجتمع نفسهم أيضا كظاهرة التأرنب والمسكنة والتثعلب أي التحايل تجاه الأقوى، والاستئساد تجاه الأضعف[38].

3 . فقدان فرص التعليم لكثير من الشباب، حيث ان وقود الحروب كان معضمهم من الشباب فقد تم تجنيد الشباب العراقيين على وتيرة كبيرة حال إكمال احدهم 18 سنة، ممن (تزال أعذاره) فانه يُساق إلى الخدمة الإلزامية وبخلافه يواجه الموت وتواجه عائلته أقسى أنواع العقوبات والذل والتمييز، وقد جرت (قوننة) هذه الإجراءات بحق الأسر وحتى في حالات غيرالحرب(لا سلم ولا حرب عادة)عاشها العراق مثل حقبة التسعينات من القرن الماضي، حيث تم حرمان العوائل التي ينتمي لها الأبناء الهاربون من الجيش من حقهم في الحصة التموينية الغذائية التي تمنح للأسر العراقية وفقا لمذكرة النفط مقابل الغذاء التي أقرتها الأمم المتحدة،وعليه يكون الشاب ملزما بالالتحاق بسلك الجيش وبالتالي تضيق فرصه في الاستمرار في التعليم خصوصا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار القرارات التي كانت لا تعطي فرصة الرسوب لأكثر من سنة واحدة حتى يساق على أثرها الشاب إلى الخدمة العسكرية، وقد حاول الكثير من الشباب استنفاذ حقهم في هذا الرسوب فلم يكد الكثير منهم إنهاء دراسته في الثانوية أو المعهد أو الجامعة دون أن يرسب بإرادته ولو لسنة واحدة– تلك المسموح بها– ليؤخر التحاقه بالجيش تجنبا لويلات الحروب والخدمة العسكرية،بل المفارقة أن يتوسط بعضهم لدى أساتذتهم ومدرسيهم لكي يرسبوهم(39) .

4 . جملة من الآثار النفسية والاجتماعية من أبرزها تنمية نماذج الإنسان المقهور،السلبية والتي تعاني من الظلم والغبن وامتهان الإرادة والتمايز الاجتماعي والاقتصادي,وقد أدى هذا الى تنمية نموذج الإنسان المقهور المغترب عن المجتمع، والإنسان الاستعراضي، ونموذج الإنسان المنحرف إنسان السوق، وأضعاف نماذج البشر الايجابية والتي تعني حصرا نموذج الإنسان المتدين الصادق، الإنسان المواطن، الإنساني، المنجز، فضلا عن هجرة المتعلمين مما يؤدي إلى ضعف اندماجهم بالمجتمع, وعدم اكتراثهم لما يجري فيه. وضعف الإسناد الاجتماعي بسبب فقدان الأصدقاء والأقرباء في الحروب المتكررة او الخشية منهم مما أدى الى شعور الفرد بالشقاء والتعاسة الذي يقود الى تفكك او ضعف الروابط الأسرية بسبب الغياب المتكرر والطويل للإفراد المؤثرين فيها مما اضعف دورها كضابط اجتماعي، كما ان اهتمام الأسرة بالحديث عما يجري من استثمار لفرص غير مشروعة نجح البعض بدون جهد فيها أدى الى نمو الرغبة في الحصول على الثروات من دون بذل جهود صحيحة, كان من نتيجتها انتشار ظاهرة التسول بين الأطفال, أو الانغماس في إعمال هامشية مثل جمع القمامة والبحث فيها او سرقة الأموال العامة والخاصة، وهي مشاهد من ضعف المسؤولية الاجتماعية و تزايد نسبة الانتحار وإيذاء النفس للتخلص من الخدمة العسكرية مما ادى الى تفريغ الحياة من معناها وتحويلها الى بؤس وشقاء جراء تزايد الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان وازدياد معدلات الأطفال الأيتام والنساء الأرامل .

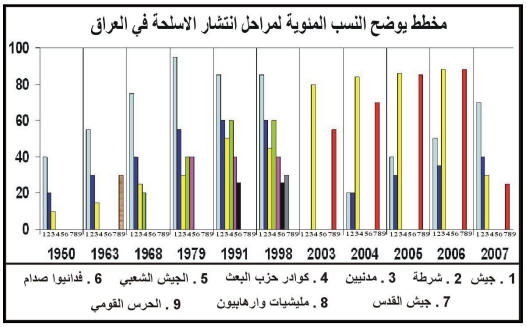
5 . توتر المزاج العام للمجتمع وسرعة الاستثارة بسبب الحالة العسكرية من بين الآثارالسلبية للعسكرة والتي تهدد امن ومدنية الدولة كانعكاس لما تقدم[40] لطول التعامل والاحتكاك بمظاهر الموت والعنف التي تشبع بها الشباب جراء تعايشهم مع حروب لا يرغبوها وغير مقتنعين بها في الأغلب كمواطنين أو تشكيلات مسلحة، يتم وسوقهم إليها بالقوة وتهديدهم بمواجهة حكم الإعدام في حال تخلفهم أوهروبهم منها ومواجهتهم لعقوبات مهينة للكرامة الإنسانية بصورة عامة مثل قطع الأذن أو الوشم على الجبهة في حالة هروب الجندي، علما أن هذا النوع من العقوبات طبق في وضع غير الحرب وذلك في عام 1994. وقد كان الجنود يواجهون ظروفاً معيشية وإنسانية صعبة تتمثل اضافة لسوقهم الإجباري،قلة الرواتب التي تدفع لهم (حوالي 3 دولارات في الشهر) مع فساد إداري كبير ومنظم،حيث يتم ابتزازهم من قبل بعض الضباط ونواب الضباط. وفي هذه الحالة فان هذا التأزم سوف ينقله الجنود لأسرهم والشارع العراقي، لاسيما وان نسبتهم كبيرة قياسا إلى عدد السكان.

6 . زيادة نسبة الفقراء, وزيادة التضخم وبقاء المداخيل على ثباتها مما أدى إلى البحث عن فرص عمل مغايرة وتشغيل الإحداث مع قلة فرص العمل وتنامي حالة الإحباط بسبب عدم جدوى الحصول على الشهادة مما يساعد على الرغبة في إلحاق الأذى بالآخرين عندما تسنح الفرصة فضلا عن القبول بأفكار متطرفة عن مختلف شؤون الحياة, وربما تجد بعض المنظمات الإرهابية ضالتها في هولاء, إذ يكونون قادرين على امتهان العنف متى شاءت تلك المنظمات، وما يقابل ذلك من الإنفاق الكبير في التسلح والخدمات العسكرية فإذا قارّنا استيراد العراق من الأسلحة طيلة عشرين سنة من 1951- 1970 نجده لا يتعدى (787) مليون دولار في حين أرتفع هذا الرقم إلى (706) مليار دولار في المدة 1971- 1980. خلال الحرب مع إيران استورد العراق أسلحة ومعدات عسكرية بلغت قيمتها (102) مليار دولار وأستثمر النظام موارد ضخمة في تطوير الصناعة العسكرية وإنتاج أسلحة الدمارالشامل، وفي عام 1970 كان النظام ينفق على القطاع العسكري اقل من مليار دولار أي 19% من الناتج المحلي الإجمالي وهي من أعلى النسب في العالم. وفي عام 1975 أرتفع الإنفاق العسكري إلى ثلاث مليارات دولار، وبحلول 1980 كان الإنفاق العسكري قد بلغ 20 مليار دولار. ثم باتت النفقات العسكرية تمتص ما بين نصف وثلثي الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمانينات. أما إذا حسبنا الإنفاق العسكري كجزء من إيرادات النفط سنجد أن الإنفاق العسكري قد بلغ مجموعه خلال 1980- 1985 حوالي 120 مليار دولار أي 256% من إيرادات النفط التي لم تتجاوز 47 مليار دولار. لذلك لجأ النظام من أجل سد العجز إلى السحب من احتياطي العراق من العملة الصعبة والاقتراض من الخارج فضلاً عن مساعدات دول الخليج وجرى التخلي عن برامج التنمية وتقليص الاستيراد المدني والخدمات الاجتماعية. وهكذا بلغ الإنفاق العسكري أرقاما عالية لا

سابق لها مما أدى إلى إعاقة التنمية الاقتصادية ومهد الأرضية لمغامرات عسكرية كارثية دفع الشعب العراقي جرائها ثمنا باهضاً وأدت إلى ارتهان سيادة وموارد البلد لآجال لا تعرف حدودها [41]،اضف الى ذلك ثقل وتبعات الديون الخارجية للعراق فقد أشار التقرير المقدم للأمين العام للأمم المتحدة عام 1991،إلى أن ديون العراق بلغت آنذاك (41) مليار دولار، ومعظم هذه الديون كانت بمثابة منح أو مساعدات، ومعظم هذه الديون ناجمة عن اليابان وفرنسا والصين. ثم إن عدم قدرة العراق على تسديد الديون بسبب الحصار وعدم قدرته على بيع النفط زاد من صعوبة الموقف، فالفوائد المتراكمة على هذه الديون لغاية عام 1991، بلغت (13) مليار دولار، وبذلك أصبح مقدار الديون وفوائدها عام 1991 نحو (54) مليون دولار ومع احتساب فائدة مركبة منذ ذلك العام حتى الوقت الحاضر وبمعدل (6%)، يصبح مقدار الديون نحو (101) مليار دولار، إذا أضيفت إلى هذا المبلغ الديون الخليجية فسوف تصبح بنحو (128) مليار دولار، ولاشك أن هذا المبلغ الإجمالي للدين الذي اغلبه ناجم عن أغراض عسكرية يعد عبئاً كبيراً على الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر الذي يحتاج إلى مليارات الدولارات لإعادة وتحسين مستوى المعيشة[42].

7 . تدني الذوق العام، حيث الأوضاع السيئة للجنود في ثكناتهم وفي خطوط الجبهة إبان حقب الحروب وضعف المستويات التعليمية والتثقيفية لمعظمهم كرس أنماطا سلوكية وذوقية عامة تتعلق برداءة المظهر العام لدى الكثير منهم وتدني مستوى الذوق في نوعية وطريقة الأكل فضلا عن الجهل بالاتكيت والبروتوكول العام للعلاقات الاجتماعية. فقد يأكل الجندي نوعية رديئة جدا من الأكل أو الشرب وغير صحية، ولا يجد في ذلك حرجا. ولا يبالي بالعواقب الصحية، ويقول لك (لقد أكلنا أسوء من هذا في الجبهة أو الكمين، أو في مدة محاصرتنا أو انقطاعنا في الحرب أو الربية العسكرية على قمة الجبل). والأمر لا يتعلق بطرائق ونوعيات الأكل والشرب فقط فالملبس والمأكل والجلوس وغيرها. وتشاهد الكثير من العسكريين ينام مضطجعا على الرصيف أو في الممر الوسطي في داخل الباصات أثناء السفر بين المدن المتباعدة، ولا يبالي هؤلاء الجنود بنظرات أو ردود أفعال المسافرين أو قذارة المكان الذي هو ممر تطأه الأحذية ونوعيته الرديئة نتيجة لأحوال البيئة والطقس مثلا خاصة في الشتاء حيث الرطوبة والأوحال عادة، أو رائحة أحذية بعض المسافرين أومضايقاتهم بالتحرك في الباص. وحين استغرابك لفعلته هذه يجيبك الجندي بأن هذا المكان أفضل من الموضع العسكري الذي ينام فيه أو يحرسه، بل لا يبالي البعض منهم بتلقي الاهانة أو التوبيخ في حالة أن يكون مصدرها أعلى منه جاها ومنزلة،وذلك لأنه تعّود الإذعان للقوة الأرفع وانطلاقا من قاعدة "من يهن يسهل الهوان عليه" ذلك انه اعتاد تلقي الإهانة من(الما فوق) في الجيش، حيث تبدأ أولى خطوات تربية وترويض الجندي في الجيش على تقبل الاهانة برحابة صدر بل تشكر من يهينك

عليه على أساس مبدأ "الطاعة العمياء". لذا ومن خلال ما تقدم فان ازدياد معدل الجريمة ومقتل وتشريد الملايين خاصة بعد سقوط النظام 2003 شهد العراق فرصة لظهور وأمكانية لبناء نموذج دولة من طراز جديد في المنطقة ولكن سرعان ظهر الى جانبه الإرهاب والعنف واستشرى بشكل كبير وهكذا شهد العراق أعمالا إرهابية كرد فعل على التجربة الديمقراطية, ولقد ساهمت عسكرة المجتمع بأشكالها ومراحلها في توسيع هذا الإرهاب والعنف لان ثقافة العسكرة والتجييش قد أصبحت عاملا معرقلا للسلام الاجتماعي الذي يبغيه العراقيون, وهذا ما نراه حاليا في مجتمعنا العراقي ومرده الكثير من الإرهاب والعنف الموجود في المجتمع حيث نرى ثقافة العسكرة تغذي بفعالية العنف المستشري الى جانب العنف والإرهاب المستورد[43]، ويوضح الجدول التالي مراحل انتشار السلاح في العراق وتصنيفات الفئات التي حولت الشارع العراقي إلى ثكنة عسكرية:



التوصيات المقترحة:

قد يصر البعض على ان النظام في السابق فرض هذا الجو على المجتمع حفاظا على وجوده،لكن الأمر اليوم يختلف فالإعمال الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني اوجد لنا عسكرة من نوع أخر ولسبب أخر إلا هو حماية النفس من جهة ووسائل ادامة الصراع السياسي من جهة، وبهذا لجئ الفرد إلى حماية نفسه بنفسه وهنا تكمن المشكلة الكبرى فغياب الأمن والإعمال الإرهابية فسح المجال لارهاصات العسكرة في انفتاح وحرية وصلت حد الانفلات[44]. لذا يجب على كل المعنيين بصناعة القرار والراي السعي لتفعيل كل وسائل العلاج الممكنة لتقليل مخاطر وآثار العسكرة على المجتمع والتخطيط والبدأ بمراحل بناء الشخصية السوية في مؤسسات تنشئة اجتماعية ايجابية منتجة تحترم حقوق الإنسان وتسعى لبناء ذاته، ويمكن أن نضع اهم سبل المعالجة الممكنة لهذه الحالة بالتوصيات التالية:

1 . على المستوى الامني بدئا بحجم القوة العسكرية القائم حاليا الذي يعد استثناء أملته أحوال المرحلة الحالية و علينا التفكير بحجم قوة عسكرية مناسبة لأجواء طبيعية مع التركيز على التدريب

العالي وتجهيزها بالتكنولوجية المتطورة، وعلينا أن لا نفكر بتغطية كل الرقعة الجغرافية التي يتكون منها العراق بل علينا أن نجهز قوة قادرة على الحركة لأي نقطة على الحدود أو لأي وحدة إدارية في العراق، وطالما أن القوات المسلحة تتأسس لغرض معالجة أي عدوان خارجي أو أي طارئ محتمل, فأنها قد تعيش أوقات فراغ خارج مهام التدريب أو التمارين, فلابد من ملئ ذلك الفراغ بزجها في نشاطات مدنية عسكرية للاستفادة من إمكانياتها و لكي تتوحد مع الحياة المدنية من جانب و ليشعر المجتمع بطمأنينة من جانب آخر،ولكي تبقى وسيلة للحماية لا لبث الرعب و الخوف, ولابد من إصدار قواعد واضحة للاشتباك تنسجم مع قوانين حقوق الإنسان لكي يتم الالتزام بها، ويجب إنشاء مواقع الوحدات العسكرية خارج المدن لمسافة بعيدة نسبيا و يفضل أن تحاط تلك المواقع بحزام اخضر من الأشجار، واعداد سياسة وطنية لاستقطاب وتأهيل التشكيلات المسلحة التي ترسبت او تم انشاءها بعد التغيير بايجاد فرص العمل المناسبة لهم في وظائف مدنية ذات مدخول مناسب، كما ويجب حصر استيراد الاسلحة و المعدات و الملابس و التجهيزات العسكرية بالوزارات الأمنية ومنع استيراد أية أنواع من المفرقعات و المتفجرات ليتسنى للمجتمع نسيان اصواتها والوميض المصحوب بالدمار المادي والمعنوي، والحد من استيراد لعب الاطفال التي تنمي ثقافة العسكرة واستبدالها بلعب تطوير المهارات الذهنية، ولا بد من إعداد مناهج في المؤسسات التربوية و التعليمية تتناول موضوع مخاطر العسكرة و مزايا الحياة المدنية وبناء المجتمع المدني لاعداد جيل يرفض عسكرة المجتمع، مع توجيه دواوين الأوقاف الدينية (السني، الشيعي، الأديان الأخرى) بان يأخذوا دورهم في هذا المجال عبر الخطب الأسبوعية و المناسبات الدينية الأخرى، واقتصار إعلان حالة الطواري وحضر التجوال على المناطق التي تتطلب ذلك حصرا و تحديدها في أضيق الحدود الزمنية والمكانية الممكنة ورفع المظاهر العنفية مثل الكتل الكونكريتية والأسلاك الشائكة من الشوارع والطرق الرئيسية، وتسهيل مرور المركبات والناس. وحصر حيازة واستخدام الأسلحة كافة بيد الدولة والعمل الجاد على حل وإلغاء المليشيات من خلال ميثاق وطني ملزم, وإلغاء الشركات الأمنية الخاصة, وإناطة حماية المسؤولين بالشرطة الوطنية.

2 . على المستوى السياسي والاعلامي لادارة الدولة يجب بناء أجهزة ومؤسسات الحكومة وفق الدستور خاصة عند تعيين مدنيين حقيقيين لادارة المؤسسات الامنية وتدريب الموظفين على مبادئ حقوق الإنسان وعلى كيفية نيل الموظف لحقوقه وتقليص تكليف الأشخاص ذوي الخليفة العسكرية في مناصب مدنية في الوزارات والدوائر المدنية إلى أدنى حد ممكن، مع التركيز على العناصر الشابة لكي يتم بنائها وفق ثقافة النظام الجديد التي تتجه إلى بناء مجتمع مدني والابتعاد عن العسكرة بالضد عما كان سائداً وخلق دور مناسب لمنظمات المجتمع المدني في اقامة مؤتمرات

دورية لادارة حوار جاد و بناء بهدف تكوين رأي موحد بالضد من عسكرة المجتمع والتأكيد على دور تلك المنظمات في هذا الإطار الذي لا يمكن أن تؤديه الحكومة.مع اعتماد خطاب أعلامي وتربوي يحدد مفاهيم الهوية الوطنية وموارد اهلية المواطن الفاعل وفق منظومة مبادئ ومعايير مدنية وأخلاقية ،والبدء بإصلاح مناهج التعليم وتخليصها من كل صور العنف وقصصه اضافة لتوجيه الأعلام شبه الرسمي بالابتعاد عن عرض الأفلام البوليسية و الحربية و أفلام الرعب و التركيز على البرامج المجتمعية و الأسرية التي تزيد من أواصر الأسرة و تدعوا إلى السلم والأمن المجتمعي.

3 . على المستوى التشريعي فيجب الإسراع بإصدار قوانين تنظم عمل الوزارات الأمنية و الأجهزة الأمنية الأخرى عملا بأحكام المادتين (84 – أولا) و (86) من الدستور, لكي لا تكون النهايات سائبة و القرارات عرضة للاجتهادات الشخصية، مع تشريع قانون الاعتدة و الاسلحة الجديد ليحل محل القانون الذي تم الغائه ليكون تنظيم حيازة الاسلحة وباليات محدودة أيضا ومنع حيازة الاسلحة غير المرخصة مهما كانت ومنع إطلاق العيارات النارية لأي سبب كان مع وضع جزاءات صارمة على المخالفين، ومنع بيع أية أسلحة أو تجهيزات أو ملابس عسكرية غير مرخصة، وإعادة تعزيز مفهوم الانتماء الوطني في مجال الحقوق والواجبات وفق أسس قانونية وتشريعية لتعزيز حالة المساواة إمام القانون وفي الحصول على الوظائف العامة والامتيازات والحقوق بفرص متكافئة من دون شروط ثانوية مثل الانتماء الحزبي أو الطائفي أو العرقي أو أي انتماء فرعي أخر لصيانة كرامة الإنسان العراقي أينما وجد بتحقيق حاجاته وإنسانيته عن طريق الاستقرار السياسي والاقتصادي والسيطرة على عملية التغيير الاجتماعي وتوجيهها لبناء مجتمع مدني متوازن.

4 . على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال اعتماد آليات تطوير وتحديث كل البرامج التربيوية والتعليمية بدراسة كل التجارب الدولية المقاربة للواقع العراقي بكل ملابساته ومعاضله الحالية لبناء منضومة ثقافية ترتكز على وسائل مبوبة من الاجراءات والبرامج والمسالك الحضارية والمدنية، وإشراك كل مؤسسات الدولة وقطاعاتها في هذه البرامج وفق تمرين ذهني ووجداني مدروس ومنظم لاحترام قيم الموطنة وحقوق الإنسان، والبحث عن نماذج بعيدة عن التطرف والتعصب والانحراف واللاعقلانية والسعي لتنظيم فاعلية ودورالمؤسسة الدينية لتمارس دورها الحقيقي في الإرشاد والتوعية للم الشمل والتسامح والسلم بدلا من استثمارها واستهلاكها للترويج للقرارات والمواقف السياسية ،وتفعيل دورالمؤسسة الأسرية وإعادة تاهيلها وتسليمها مهمة التنشئة الاجتماعية بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى لإعادة بناء القيم المعنوية البناءة والاحترام وتوفير المعرفة لكونها وسيلة التحرر من الجهل والتعصب والتقليدية والسلفية فضلا عن كونها أداة اجتماعية للصعود في السلم الاجتماعي والارتفاع بمستوى المعيشة للتحول نحو قيم العقل، فضلا عن عدم تخصيص موارد مالية

كبيرة للقوات الامنية على حساب القطاعات الخدمية والاجتماعية الاخرى بل يجب توزيع موارد البلد بصورة متوازنة على الوزارات كافة بالصورة التي لا تخل بعملية إعادة أعمار العراق و أحياء بنيته التحتية، لكي تكون الذراع الحامية لذلك النمو الاقتصادي والايفاء بالتزامات العراق الدولية في هذا المجال كوثيقة العهد الدولي مع العراق، كما ويجب أن نهتم بالأعمار لانه المنفذ الاكبر لسحب الشباب الى ساحة العمل المدني وخلق الظروف المناسبة لبناء المجتمع، كما ويجب أن تقوم الحكومة بتنظيم الجانب الاعلامي بمايخدم تطوير ثقافة المجتمع المدني والمجتمع السلمي بدل ثقافة السلاح والامن المبالغ به[45].

5 . على مستوى الحالات الطارءة كالمليشيات والجماعات المسلحة فيجب التعامل مع هذه الجماعات بصرامة ومواجهتهم بقوة وبحزم والعمل على تجفيف منابع تمويلهم وتعطيل كل الموارد الداخلية والخارجية التي تسندهم، وبالتوازي مع الإجراءات اللازمة لذلك يجب فتح حوار مع عقلاء هذه المجموعات وتشجيعهم على المعارضة السياسية والسلوك المدني في المطالبة بالحقوق واختزال القوة للدفاع عن الوطن من العدوان الخارجي، ولابد من توفير فرص عمل لهؤلاء لاسيما وان البطالة رافد أساسي لهذه المجاميع وللجهات التي تقف وراء تمويلها وتجنيدها، فضلا عن فتح حوار مع رجال الدين والقيادات الاجتماعية الأخرى كشيوخ العشائر ولاسيما الذين لهم صلة بالميليشيات بان يؤدوا دورا إيجابيا في مناطق سكناهم باتجاه التحول نحو العمل السياسي و نبذ العنف و السلاح، كما ولا بد من رعاية المتضررين من النظام السابق والكثير من الذين عملوا معه لان البعض منهم, و بسبب اليأس الذي أصابهم, يعد من موارد الميليشيات والجماعات الارهابية كرد فعل على عدم رعاية الحكومة لهم.

الخاتمة:

وهكذا يتضح لنا من كل ما تقدم ان العسكرة ظاهرة موجودة في العراق قبل انقلاب 1968 ولكنها تنامت بعد الانقلاب بشكل خطير وكبير وقد جسدت مبادئ حزب البعث في الدعوة الى الكفاح المسلح والشعب المقاتل والتي وظفت لحماية النظام من شرائح المجتمع وشملت العسكرة جميع الفئات العمرية ومن الجنسين مما أدى الى تحويل الشخصية العراقية من شخصية مدنية الى محاربة عنيفة كما تم ربط العسكرة بالجهاد الديني لتدفع بالشخصية العراقية الميالة للتدين في حل أزمتها اعتمادا على القوة والعنف،وامتلاك السلاح حيث أصبحت القيم المقبولة في المجتمع هي قيم العنف وممارسة القوة في كل موقف – أو التهديد بهما– وسيطرت قيم التسلط والطاعة بدلا من قيم الحوار والتفاهم حيث تحول نظام المنزلة والأدوار الاجتماعية، إذ لم يعد الأعلى هو الأكثر خبرة وعلما بل هو الأكثر عنفا وسلطة وقوة في تطبيق التعليمات على الأدنى فظهر التحول من قيم

الاحترام الى قيم الخضوع والخوف وتحولت قيم الحرية والدفاع عنها الى قيم القدرية بعد ان فقد الأفراد السيطرة على أرادتهم وبدا ذلك واضحا في الخضوع لمشيئة النظام اضافة الى تحول القيم الدينية من قيم التسامح والسلم الى قيم الترهيب والجهاد ضمانا لكسب اكبر عدد ممكن من الإفراد على أنها واجب ديني فتحولت قيم الإفراد من قيم مستقبلية الى قيم ماضوية ودعوات باللجوء الى الدين لحل الأزمات أو إلى الغياب، وتحولت القيم المعنوية الى قيم مادية إذ انتقلت من الدفاع عن الوطن الى الدفاع عن النظام ثم الى الدفاع عن النفس فلم يعد الإفراد قادرين على توفير احتياجاتهم الأساسية مما دفعهم إلى الانخراط في معسكرات النظام مقابل ثمن مادي، وكان التحول من قيم الدفاع عن الوطن والنفس الى قتل النفس والاستشهاد من اجل النظام والسلطة مما أدى الى نمو قيمة قتل النفس واليأس وكره الذات، ومن جهة سيادة قيم الطاعة والخضوع طلبا للسلامة على حساب الكرامة، أضف لكل ذلك تحول قيم الإخوة والتضامن والصداقة التي يتفاعل بموجبها الناس الى قيم السعي الى السلطة والنفوذ بسبب سياسة النظام في محاسبة المسؤولين الذين لم يجلبوا اكبر عدد من المتطوعين[46].

ثم ان الدعوة الى العنف او التعويل عليه او تبريره أو نشر ثقافته، التي تعد الاحتراب أو العنف حالة حتمية، بسبب التباين والاختلاف الايديولوجي (فمن دون ايديولوجيا حرب لاتقوم حرب) وبالتالي كان كل ذلك لحصد نتائج العنف في المجتمع، والابتعاد عن مفهوم السلم الاهلي الذي عرف بـ(سلمية كافة العلاقات والتعاملات الحياتية بين ابناء المجتمع في الدولة التي تضمه، بمعنى الرفض الكامل لكل انواع العلاقات التصادمية والصراع العنفي بين افراد اي مجتمع بشري من جهة ومؤسسات الدولة القائمة على التعاقد الاجتماعي[47])، لذا نحن بحاجة الى المؤسسات الديمقراطية الحقيقية التي لها أمكانية حقيقية في معالجة هذا الإرث السلبي في حال تم ادارتها من قبل العقول المتفتحة والضمائر الوطنية الحية، ولان المواطن اليوم قد لمس جيدا مساوئ العسكرة وحكم العسكر، وهذا يساعدنا كثيرا في إيجاد مناخ ملائم لتفاعل المجتمع مع توجهات هذه المؤسسات الديمقراطية، لكي نوحد أرضية تعتمد الانفتاح على كل الأفكار المدنية الإنسانية التي هي فقط من تستطيع ان توجد مواطنا فعالا من خلال دور النخب الثقافية الوطنية الفاعلة لبناء المواطنة في سلوك الافراد وضمائرهم خاصة وان العراق اليوم على أعتاب مرحلة تتطلب البناء وفق قواعد علمية وقيم العدالة الاجتماعية والديمقراطية. ولا يتحقق ذلك دون جهود وتضحيات كبيرة مبنية على أساس محاولة نسيان الماضي وأزماته والاستفادة من تجارب الأمم الكبرى التي نهضت من حطام الحروب وويلاتها وبنت أمجادها بجهود أبنائها ولنا في ألمانيا واليابان مثلا واضحا.

الهوامش:

(1) د. حبيب عبد القادر محمود، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع، مجموعة اساتذة في المركز الوطني للتخطيط المشترك، في 2008/3/25.

(2) عزيز جبر شيال، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ، المصدرالسابق ذكره.

(3) أبو الفضل جمال الدين محمد بن منظور، لسان العرب، مج4، بيروت، دار بيروت للطباعة والنشر، 1968، ص567-568.

(4) حميد الهاشمي، عسكرة المجتمع العراقي: رؤية انثروبولوجية في مظاهرها وأثارها السلبية، مجلة علوم إنسانية، العدد7 ، 2004 ، الرابط http://www.ulum.nl/a85.htm.

(5) المصدر نفسه .

(6) مقال للعقيد ركن طيار حسن عبدالله حسين : العقيدة العسكرية أساس بناء الجيوش، الرابط: http://www.abu-hadi.net/vb/showthread .

(7)عبد الإله علي حسن البلداوي، باحث في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، الرابط http://www.abu-hadi.net/vb/showthread في 2008/5/29 .

(8) حبيب عبد القادر محمود، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع، مصدر سبق ذكره .

(9) عزيز جبر شيال، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ، السابق ذكره.

(10) غانم محمد صالح، الفكر السياسي القديم والوسيط، جامعة الموصل ، دار الكتب للطباعة والنشر، 2001، ص27.

(11) عامر حسن فياض وعلي عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسط، ليبيا – بنغازي ، منشورات جامعة قار يونس، 2004، ص187.

(12) سيف الدين عبد الجبار، المشكلة في النزعة العسكرية وليس في المؤسسة العسكرية، مقال منشور في جريدة الزمان البغدادية ، شباط2001 .

(13) غانم جواد – باحث في قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان، السلم الاهلي في العراق بواعث القلق، مجلة المواطنة والتعايش، السنة الاولى، العدد الاول، آذار2007 ، ص 38 .

(14) سميرة جعفر علي الموسوي، رئيسة لجنة المراءة والطفل في مجلس النواب العراقي، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع، سبق ذكره.

(15) إيمان شاكر عبدا لله، العسكرة وأثارها على قيم المجتمع العراقي 1970 – 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005، ص1.

(16) قرارات الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العامة، القرار رقم 3070 (د280) في 30، تشرين الثاني، 1973.

(17) عبدالاله علي حسن البلداوي، مصدر سبق ذكره .

(18) المصدر نفسه .

(19) إيمان شاكر عبدا لله ، مصدر سبق ذكره ، ص3.

(20) عزيز جبر شيال، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ، السابق ذكره .

(21) المصدر نفسه

(22) فيصل شرهان العرس، رحلة الجيش العراقي من آشور الي بريمر ، جريدة (الزمان)، العدد 1725-1726، 2004/2/7 .

(23) مثنى الطبقجلي، قصة الجيش العراقي وسقوط صدام، جريدة (الزمان)، العدد 1679، التاريخ 2003/12/8 .

(24) صدام حسين، حديث لمنتسبي وزارة الشباب، بغداد ، كانون الثاني، 1979، نقلا عن زهير الجزائري المستبد: صناعة شعب، صناعة قائد، بغداد – بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006، ص58.

(25) زهير الجزائري، المستبد:صناعة قائد، بغداد – بيروت، معهد الدراسات الإستراتيجية، ص69.

(26) إيمان شاكر عبد الله، مصدر سابق، ص87.

(27) المصدر نفسه، ص88.

(28) المصدر نفسه، ص90.

(29) جريدة الصباح البغدادية، صفحة التحقيقات، الاحد 30- 11- 2003.

(30) حزب البعث العربي الاشتراكي (ثورة 17 تموز. التجربة والآفاق) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي، القطر العراقي، بغداد، 1974، ص160.

(31) احمد غالب محي جعفر الشلاه، النظام الحزبي في العراق 1968 –2003، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ص185.

(32) مجلة علوم انسانية : العدد 7مارس 2004 : www.uluminsania.net .

(33) حميد الهاشمي، مصدر سابق، ص6.

(34) صحيفة الثورة، العدد10120 في 4/10/ 2000 .

(35) المصدر السابق نفسه.

(36) إيمان شاكر عبدا لله، مصدر سابق ص78.

(37) إيمان شاكر عبدا لله مصدر سابق ،ص2.

(38) د. عزيز جبر شيال،مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ،السابق ذكره .

(39) د. حميد فاضل، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ، السابق ذكره .

(40) الآثار مأخوذة من إيمان شاكر عبد الله ص122-140، حميد الهاشمي، مصدر سابق واحمد غالب محي، مصدر سابق ، ص185-204.

(41) محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين تطور أم تقهقر، لندن ، دار الرافد للنشر والتوزيع، 1995، ص284.

(42) حميد الهاشمي، مصدر سابق، ص8.

(43) سهيلة عبد الأنيس، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع، السابق ذكره .

(44) المصدر السابق نفسه .

(45) د.عبد الرحمن نجم المشهداني، مركز الدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع، السابق ذكره.

(46) د. عزيز جبر شيال ،مؤتمر مناقشة عسكرة المجتمع ،السابق ذكره .

(47) غانم جواد ، مصدر سبق ذكره ، ص 38 .